جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتـــــاب دوري رقـــــم (١٢) لســـــنة ٢٠٢٢

بشأن تنظيم عمليات صرف رواتب العاملين وفق العلاقه التعاقدية بين الجهات الإدارية والبنوك

في ضو ء جهود الدولة في تحقيق الشمول المالى، وتعليمات المجلس القومي للمدفوعات وقانون تنظيم وسائل الدفع غير النقدي، وما قامت به وزارة المالية من تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى على كافة أجهزة الدولة الحكومية، وايماءً إلى قرار اللجنة العليا للميكنة بتاريخ ١٥-٨-٢٠٢٢ بشأن تنظيم توقيتات صرف رواتب العاملين بالجهات الإدارية، ونظراً لما تلاحظ من عدم إلتزام بعض الجهات الإدارية أو البنوك بالشروط التعاقدية ومنها فترات التغطية فإن وزارة المالية تود التأكيد مشدداً على مايلى:-

- أن العلاقة التعاقدية بين الجهات الإدارية والبنوك فيما يتعلق بصرف رواتب العاملين وما في حكمها ملزمة للطرفين وخاصة فيما يتعلق بفترات التغطية وفقاً لما ينص عليها في العقود المبرمه بين الجهات الإدارية والبنوك ومن ثم فإن التواصل بين الجهات الإدارية والبنوك يتم بشكل مباشر بين الجهة الإدارية والبنك المتعاقد معه دون الحاجة إلى الرجوع إلى وزارة المالية في هذا الشأن مع مراعاه أن تواريخ الاستحقاق تتوافق مع تواريخ صرف الرواتب المعلنه من قبل وزارة المالية.
- في حال عدم إلتزام أياً من طرفى التعاقد بالشروط الوارده بالعقود المبرمه بين البنوك والجهات الإدارية يتم الرجوع إلى وزارة المالية (وحدة الدفع والتحصيل الإلكترونى) لإعمال شئونها فيما يتعلق بعدم الالتزام بالشروط التعاقدية بين طرفى التعاقد.

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المستقلة الالتزام بما تقدم التزاماً تاماً.

وعلي السادة المديرين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى ووكلاء الحسابات ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ طارق بسيونى محمد

تحريراً في: /٠٨/٢٠٢٢